HESSEN

أسئلة متداولة

---

1. ما هو قانون الاندماج والمشاركة (IntTG)؟

قانون الاندماج والمشاركة هو قانون جديد يهدف إلى تعزيز مشاركة الأشخاص الذين لديهم تاريخ هجرة في ولاية هيسن وتعزيز التماسك الاجتماعي.

إن الهدف الرئيس للقانون هو تحسين الاندماج والمشاركة وتشكيل التعايش في جو من التنوع

2. متى تم وضع هذا القانون، وإلى متى سيبقى ساري المفعول؟

بتاريخ 21.03.2023 أقر برلمان ولاية هيسن قانون تحسين الاندماج والمشاركة وتشكيل التعايش في جو من التنوع، وبالتالي قانون الاندماج والمشاركة أيضاً لقد دخل هذا القانون حيز التنفيذ بتاريخ 04.04.2023.

كقانون جديد، يصبح IntTG ساري المفعول مبدئياً لمدة سبع سنوات، أي حتى 31.12.2030. والسبب في فترة الصلاحية المحدودة هو أنه يجب تقييم القوانين الجديدة لتحديد ما إذا كانت فعالة أو ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء تغييرات .

3. ما هي اللوائح الجديدة التي يتضمنها قانون تحسين الاندماج والمشاركة وتشكيل التعايش في ظل التنوع بالإضافة إلى القانون الأساسي (قانون الاندماج والمشاركة)؟

بالإضافة إلى إنشاء قانون الاندماج والمشاركة، سيتم تطبيق اللوائح الجديدة التالية:

- قانون المساعدة في التمريض ورعاية المسنين: تم ترسيخ الرعاية الملائمة للتنوع في الأهداف التدريبية لكلا القانونين.
- قانون مساعدة الصحة العقلية: ينبغي الآن أيضاً أخذ الجوانب الثقافية والاجتماعية في الاعتبار عند تقديم المساعدة والإقامة.

قانون إنفاذ التدابير: يجب الآن أيضاً أخذ الخلفية الثقافية في الاعتبار عند وضع خطة العلاج والإدماج، بالإضافة إلى الشخصية والعمر ومرحلة النمو والظروف المعيشية.

4. لماذا نحتاج إلى قانون الاندماج والمشاركة في ولاية هيسن؟

تتولى جهات مختلفة مسؤولية تعزيز الاندماج والمشاركة، مثل الحكومة الفيدرالية والمقاطعات وكذلك البلديات، ويشارك العديد من الجهات الفاعلة مثل المجتمع المدني والسياسة والمؤسسات، وكذلك قطاع الأعمال والعلوم في هذه العملية الديناميكية المستمرة والطويلة الأجل. ولذلك فهي خطوة ضرورية لترسيخ الأس والأهداف المشتركة لسياسة الاندماج والمشاركة. يشكل القانون أساساً وإطاراً لسياسة الاندماج والمشاركة في ولاية هيسن

بفضل هويتها التاريخية كدولة هجرة عالمية ومتنوعة في قلب أوروبا، تعد ولاية هيسن موطناً لكثير من الأشخاص ذوي الخلفيات القومية والعرقية والثقافية والاجتماعية المختلفة. يعد هذا التنوع فرصة عظيمة لتعايشنا وثقافتنا واقتصادنا بالإضافة إلى تطوير دولتنا الفيدرالية. يعيش في هيسن أكثر من 2.2 مليون شخص من أصول مهاجرة، ويشكلون 36% من سكاننا. ومن بينهم العديد من الألمان والأجانب وكذلك الأشخاص ذوي الخلفية اللاجئة. إن العواقب المترتبة على الحرب العدوانية التي شنتها روسيا ضد أوكرانيا، والتي تنتهك القانون الدولي ـ فضلاً عن الصراعات في أجزاء أخرى من العالم ـ أصبحت محسوسة أيضاً في ولاية هيسن.

ورغم أن التنوع في المجتمع أصبح حقيقة واقعة بالفعل، إلا أن هذا لا ينطبق بعد على تكافؤ الفرص والمشاركة في جميع المجالات. يُظهر مرصد الاندماج في هيسن أنه لا تزال هناك فجوة بين مشاركة الأشخاص ذوي الخلفية المهاجرة وغير ذوي الخلفية المهاجرة في العديد من مجالات المجتمع مثل سوق العمل أو التعليم. يظهر عدد من الدراسات أنه، بالإضافة إلى الخلفية المهاجرة للشخص، فإن اسمه ومظهره على سبيل المثال يمكن أن يكونا حاسمين في فرص مشاركته في مجتمعنا.

يجب أن تظل هيسن مكاناً يستحق العيش فيه لجميع سكان هيسن، بكل أوجه التشابه والاختلاف بينهم. وهذا أمر مهم للجميع في هيسن، لأن مجتمعنا يحتاج إلى كل من يعيش في هيسن من أجل التغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي تنتظرنا. نحن بحاجة إلى أفكارهم وإبداعهم وشغفهم.

وليس هذا هو السبب الوحيد الذي يجعل من الضروري تقليل الحواجز التي تحول دون وصول الأشخاص الذين لديهم تاريخ من الهجرة ومشاركتهم. ولذلك يتضمن القانون حظراً على التمييز والتزاماً بمكافحة العنصرية ومعاداة السامية والتمييز الجنسي وجميع أشكال كره البشر والتطرف على أساس جماعي.

5. هل لدى المقاطعات الاتحادية الأخرى أيضاً ما يسمى بقانون الاندماج؟

نعم، كانت هيسن الولاية الاتحادية السادسة التي تمرر ما يسمى بقانون الاندماج. وقد أقرت سابقاً برلين وشمال الراين-فيستفالين وبافاريا وبادن فورتمبيرغ وشليسفيغ هولشتاين قوانين الاندماج.

6. ما هي أهداف قانون الاندماج والمشاركة؟

وترد أهداف القانون في المادة 1 وبهذا القانون، تريد حكومة الولاية ما يلي:

1. تعزيز التماسك في كل المجتمعً،
2. تحسين تكافؤ الفرص للأشخاص الذين لديهم تاريخ في الهجرة،
3. تعزيز الفهم المشترك للعيش معاً في مجتمع هجرة تكون فيه كرامة كل إنسان ذات أهمية قصوى،
4. مواصلة انفتاح إدارة الدولة على تنوع سكانها ومواصلة دعم السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في عملية الانفتاح،
5. تأمين ومواصلة تطوير الإدارات التي تعزز التكامل والمشاركة على مستوى الولايات والبلديات.

7. ماذا يعني الاندماج في قانون الاندماج والمشاركة؟

لقد شهد مصطلح الاندماج تطوراً كبيراً في العقود الماضية. ولهذا السبب يحدد القانون كيف نفهم التكامل اليوم في ولاية هيسن، وعلى ماذا اليوم اليوم الاندماج الناجح:

الاندماج هو إجراء مجتمعية، ونجاحها يعتمد على مشاركة الجميع، فهو يتطلب الاحترام المتبادل من الجميع ومن مختلف الخلفيات والانفتاح على بعضهم البعض، فالمجتمع المتكامل يمكّن الجميع من المشاركة على قدم المساواة دون تمييز.

8. من يستهدف قانون الاندماج والمشاركة؟

يستهدف القانون جميع سكان ولاية هِسن وولاية هيسن وإدارة ولاية هِسن. يتضمن القانون التزامات طوعية محددة، خاصة فيما يتعلق بانفتاح الإدارة بين الثقافات، ويهدف إلى أن يكون نموذجا للجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى. الأشخاص الذين لديهم تاريخ في الهجرة وتحسين تكافؤ الفرص لهم في قلب العديد من الأنظمة.

9. ما هي المحتويات أو المحاور الأساسية للقانون

- تم تحديد أهداف ومبادئ سياسة الاندماج والمشاركة بشكل عام، ولكن تم وضعها أيضاً لمختلف مجالات السياسة مثل التعليم أو اللغةو سوق العمل و الصحة.
- يحدد القانون فهماً مشتركاً للاندماج في ولاية هيسن، والذي يشكل الأساس للتعايش في ظل التنوع ولجميع إجراءات سياسة الاندماج
- يهدف استخدام مصطلح "الأشخاص الذين لديهم تاريخ هجرة" إلى زيادة ظهور وتمثيل الأشخاص المتأثرين بالعنصرية (انظر السؤال 10 للحصول على التفاصيل).
- يتضمن القانون **ضوابط تشكيل التعايش في ظل التنوع والحفاظ على التماسك الاجتماعي**:

  - تهدف هذه اللوائح إلى تقليل العوائق التي تحول دون مشاركة الأشخاص الذين لديهم تاريخ هجرة في ولاية هيسن. وعلى وجه التحديد، يتضمن القانون، متطلبات تقييم الآثار، على سبيل المثال. وهذا يعني أن مؤسست الدولة تأخذ في الاعتبار آثار الإجراءات على الأشخاص الذين لديهم أو ليس لديهم تاريخ هجرة عند صياغة القوانين واللوائح وكذلك في إجراءاتهم الإدارية. عند وجود تأثيرات مختلفة، فسوف تدرس إدارات الدولة فيما إذا كان من الممكن اتخاذ تدابير لتعزيز المشاركة المتساوية للأشخاص الذين لديهم لديهم تاريخ هجرة، كما تم تضمين لائحة لمزيد من المشاركة والتمثيل في اللجان، وحظر التمييز والالتزام بالتنوع ومكافحة العنصرية ومعاداة السامية وجميع أشكال كره الجنس البشري المرتبط بالجماعة.

- جوهر آخر للقانون هو التدابير الرامية إلى تحسين المشاركة المتساوية:

- يحتوي القانون على تدابير ملموسة لمزيد من الانفتاح الثقافي لإدارة الدولة (انظر السؤال 12 للحصول على التفاصيل).
- هياكل الاندماج والمشاركة الناجحة مثل مؤتمر الاندماج

(https://integrationskompass.hessen.de/integration/integrationsgremien/integrationskonzept)،

ومراكز التنوع

WIR ((https://integrationskompass.hessen.de/foerderprogramm/wir-wandelszentren)،

دعم المنظمات البلدية وغير الربحية وعقود الاندماج

(https://integrationskompass.hessen.de/integration/integrationsvertraege)

والحوار مع الكنائس والمجتمعات الدينية والأيديولوجية

https://integrationskompass.hessen.de/integration/integrationsgremien/dialog-forum-islam-)

(hessen

تم تكريسها في القانون وبالتالي تأمينها للمستقبل.

- الرصد وإعداد التقارير

يحتوي القانون على لوائح للمراقبة (حالة الاندماج والهجرة ومشاركة الأشخاص الذين لديهم تاريخ هجرة في ولاية هيسن) بالإضافة إلى تقديم تقارير إلى برلمان الولاية حول الأهداف وفقاً للمادة 9 (الانفتاح بين الثقافات للإدارة) والخبرة بقانون الاندماج والمشاركة الجديد.

10. من تشمل المجموعة الهدف "الأشخاص الذين لديهم تاريخ هجرة"؟ ما هي الغاية من إدخالها من جديد؟

تم إدخال مصطلح الأشخاص الذين لديهم تاريخ هجرة حديثاً مع IntTG. يغطي هذا المصطلح كل من الأشخاص الذين لديهم خلفية لاجئة وأولئك الذين يتعرضون للتمييز العنصري (بغض النظر عما إذا كان لديهم خلفية لاجئة). ويؤثر هذا، على سبيل المثال، على الأشخاص السود أو شعب السنتي والغجر.

ويهدف الإدخال الجديد لهذا المصطلح إلى ضمان مراعاة الأشخاص الذين يتعرضون للتمييز العنصري لاحقاً وأخذهم في الاعتبار في المناقشات المتعلقة بالمشاركة. لأن هؤلاء الأشخاص يواجهون أيضاً عوائق تحول دون المشاركة.

11. لماذا يتم الاحتفاظ بالمجموعة المستهدفة من الأشخاص ذوي الخلفية المهاجرة؟

تنطبق بعض أحكام القانون فقط على الأشخاص ذوي الخلفية المهاجرة. وهذا هو الحال إذا كانت اللائحة تحتوي على هدف محدد يتعلق بالبيانات الإحصائية أو المتغيرات. لقد تم جمع البيانات عن الأشخاص ذوي الخلفية المهاجرة، على سبيل المثال، المتعلقة بنسبة السكان في إجمالي عدد السكان في ولاية هيسن، منذ سنوات عديدة. وبالتالي يمكن تحديد أهداف محددة هنا. وحتى الآن، لا يوجد أساس إحصائي قابل للمقارنة لمجموعة "الأشخاص الذين يتعرضون للتمييز العنصري". ومع ذلك، ينص IntTG على أن حكومة الولاية يجب أن تعمل على تحسين قاعدة البيانات المتعلقة بهذه المجموعة من الأشخاص.

12. ما هي الأهداف التي يتم السعي لتحقيقها من خلال التحرير المشترك بين الثقافات أو التحرير الموجه نحو التنوع لإدارة الدولة وما هي الأدوات المحددة المتاحة لتحقيق ذلك؟

وهدف تحرير الإدارة بين الثقافات أو الموجه نحو التنوع إلى خلق ثقافة تنظيمية وإدارية تأخذ في الاعتبار تنوع السكان، وتقدره، وتتصدى للتمييز والإقصاء بين الموظفين وضد الجميع، وتكافح العنصرية المؤسسية.

وينص القانون على التدابير التالية لتحقيق هذا الهدف:

- سيتم زيادة نسبة الأشخاص الذين لديهم تاريخ هجرة في العمل (الهدف: نسبة الأشخاص ذوي الخلفية المهاجرة في إدارة الدولة والتي تتوافق مع نسبتهم من إجمالي القوى العاملة في ولاية هيسن؛ الأشخاص الذين يتعرضون للتمييز العنصري وينبغي أيضا أن تكون ممثلة).
- زيادة الكفاءة الثقافية لموظفي الدولة.
- يجب أن توضح إعلانات الوظائف الصادرة عن إدارة الدولة أن الطلبات مرحب بها من الأشخاص بغض النظر عن السمات العنصرية أو الأصل العرقي أو الجنس والهوية الجنسية أو الدين والأيديولوجية أو الإعاقة أو العمر أو الهوية الجنسية.
- تقوم إدارة الدولة بمراجعة هياكلها وإجراءاتها الحالية بانتظام وتطويرها بشكل أكبر عند الضرورة لضمان أخذ التأثير على الأشخاص الذين لديهم تاريخ هجرة أو ليس لديهم تاريخ هجرة في الاعتبار في جميع الإجراءات الإدارية.

تقدم حكومة الولاية